الخلاف الفكري بين المعتزلة والإمامية

م.د. عامر عبد الأمير حاتم
جامعة بغداد/ كلية التربية (ابن رشد)

ملخص البحث :

بدأتُ بحثي بمقدمة ذكرتُ فيها أن الإمامية أسبق المذاهب الإسلامية على الإطلاق ، ولهم آراء مستقلة استقوها من الكتاب والسنّة ، وقد يلتقون في بعضها مع الأشاعرة، وفي البعض الآخر مع المعتزلة، ويستقلّون بأشياء كثيرة عن الفريقين . ثم قسمتُ بحثي إلى خمسة مباحث :

ففي البحث الأول سلطتُ الضوء على مبادئ المعتزلة الفكرية، وتأثرهم بخطب وكلمات الإمام عليّ عليه السلام وخصوصاً في مباحث التوحيد والعدل.

أما المبحث الثاني فقد عالجتُ فيه الشبهات التي ذكرها أحمد أمين وبعض المستشرقين في أنّ الشيعة ورثة المعتزلة، من خلال أدلة محكمة ومنطقية .

ثم عرجتُ في المبحث الثالث على دور الشيخ المفيد في مواجهة المعتزلة من خلال مناظراته ومجادلاته الكلامية معهم .

أما المبحث الرابع فقد سلطتُ الضوء فيه على نقد الإمام الصادق عليه السلام للمعتزلة ومحاكمة آرائهم الفكرية .

ثم خصصتُ المبحث الخامس لأهم الفوارق الفكرية بين الإمامية والمعتزلة.

ثم ختمتُ البحث بذكر النتائج التي توصلتُ إليها .

المقدمة:

إنّ الذي يثير الاستغراب ويدعو إلى الحيرة والعجب أن نرى كثيراً من كُتاب الفرق والمذاهب، يتنكرون للشيعة كفرقة لها أصولها وعقائدها المستقلة، إذ يعتبرونهم أتباعاً للمعتزلة في تفكيرهم ، فتراهم عندما يحرروا مسألة خلافية يقولون: ((قال الأشاعرة : كذا، وقال المعتزلة وأتباعهم الإمامية: كذا)). وبعضهم يقتصر على رأي الأشاعرة والمعتزلة، ويهمل

الإمامية كلية، وكأنه يدرج الإمامية في عداد المعتزلة، كما تدرج الماتريدية في عداد الأشاعرة[1].

وقد اطَّلع على هذا القول بعض الغربيين فآمن به تقليداً، وردَّ أصول التفكير الامامي إلى المعتزلة، قال آدم متز: ((إنّ الشيعة ورثة المعتزلة)) [2]. ورأى بعض المفكرين المعاصرين كلام المستشرقين فأخذه على علاته، حيث قال الأستاذ عبد الرحمن الشرقاوي: ((إنّ الشيعة التقطوا كثيراً من أفكار المعتزلة)) [3]. هكذا أخذ المستشرقون عن بعض القدامى دون تتبع وتمحيص، وأخذ المفكرون المعاصرون عن المستشرقين حتى كأنهم المصدر الذي لا يتبقى معه الشك ولا يقبل التشكيك، وماذا يكون الشأن في منْ قلَّد المقلدين؟!.

والحقيقة أنّ الإمامية أسبق من الأشاعرة والمعتزلة، بل أسبق المذاهب الإسلامية على الإطلاق، كما يأتي عن الشيخ أبي زهرة حيث قال: ((الشيعة أقدم المذاهب السياسية الإسلامية، وقد ظهروا بمذهبهم في عصر عثمان ﷺ، ونما وترعرع في عهد علي عليه السلام ، إذ كلما اختلط الناس به ازدادوا إعجاباً بمواهبه وقوة دينه وعلمه، وعلى هذا يصحّ القول بأنّ المعتزلة هم أتباع الإمامية، وليس الإمامية أتباعاً للمعتزلة...)) [4].

والحق أنّ الإمامية لهم آراء مستقلة استقوها من الكتاب والسنة، وقد يلتقون في بعضها مع الأشاعرة، وفي البعض الآخر مع المعتزلة، ويستقلون بأشياء كثيرة عن كلٍّ من الفريقين.

فلقد سبق الإمام علي عليه السلام وأولاده (عليهم السلام) الناس إلى الكلام عن الإيمان وعقيدة الإسلام، واهتموا بتفلسفها، والذود عنها بمنطق العقل قبل أن يُخلَق واصل بن عطاء، فهذه تعاليم أهل البيت مشحونة بالمبادئ العقلية والنقاش المنطقي للدفاع عن العقيدة الإسلامية، وردّ الشبهات عن نصوص الكتاب والسنّة، وقد صيغت تعاليمهم هذه في قضايا فلسفية طغت على عقول الكثيرين من علماء الكلام وفلاسفة المسلمين، فرددوها على ألسنتهم، ودوّنوها في أسفارهم، واتخذوها أساساً لفلسفتهم من حيث يقصدون أو لا يقصدون ؛ لأن الحكمة والبحث في الأمور الإلهية، لم يكن من فن أحد من العرب، ولا نقل في جهاز أكابرهم وأصاغرهم شيء من ذلك أصلاً. وهذا فنٌ كانت اليونان وأوائل الحكماء وأساطين الحكمة ينفردون به. وأول مَنْ خاض فيه من العرب علي عليه السلام. ولهذا نجد المباحث الدقيقة في التوحيد والعدل مبثوثة عنه في فرش كلامه وخطبه، ولا نجد في كلام أحد من الصحابة والتابعين كلمة واحدة من ذلك، ولا يتصورونه، ولو فهموه لم يفهموه، وأنّى للعرب ذلك، ولهذا انتسب المتكلمون الذين لجّوا في

بحار المعقولات إليه خاصة دون غيره، وسمّوه أستاذهم ورئيسهم ، واجتذبته كل فرقة من الفرق إلى نفسها [5].

فقد نسبت المعتزلة عقائدها إلى علي بن أبي طالب، وقلما نجد كتاباً من كتبهم وعلى الأخص كتب المتأخرين منهم إلا ادَّعوا فيه أنه ليس ثمة مؤسس لمذهب الاعتزال وعلم الكلام غير الإمام علي عليه السلام ، وكذلك فإن المعتزلة عندما يذكرون طبقاتهم، يضعون الإمام علياً عليه السلام في الطبقة الأولى، ويضعون الإمام الحسين عليه السلام ، وعلي بن الحسين، ومحمد بن علي عليهم السلام في الطبقة الثانية [6].

المبحث الأول

مبادئ المعتزلة الفكرية وتأثرهم بخطب الإمام علي عليه السلام

إنَّ الإعتزال بعنوان المنهج الفكري العلمي لا السياسي، يرجع إلى أوائل القرن الثاني، وذلك عندما اعتزل واصل بن عطاء [7] عن حلقة الحسن البصري[8] وشكَّل حلقة دراسية فكرية في مقابل أستاذه، والقرائن القطعية تؤكِّد بظهوره في أوائل ذلك القرن، فإن واصل بن عطاء من مواليد عام (80) من الهجرة ، وقد توفي أستاذه الحسن البصري عام 110هـ ، فمن البعيد أن يستطيع إنسان على تشكيل حلقة دراسية قابلة للذكر في مقابل الخطيب الحسن البصري، وله من العمر دون العشرين، وهذا يؤكد على أنّ الاعتزال ظهر في أوائل القرن الثاني.

ثم أنَّ القول بالمنزلة بين المنزلتين[9] وإنْ كان يُعدّ منطلق الاعتزال، ومغرس بذره، ولكن حقيقة الإعتزال لا تقوم بهذا الأصل، ولا يعدّ الدرجة الأولى من أصوله، فإنّ الأصلين (التوحيد والعدل) يعدّان حجر الأساس لهذا المنهج وسائر الأصول في الدرجة الثانية.

وفي ضوء هذا يقف القارئ بفضل النصوص الآتية على أنّ الإعتزال أخذ ذينك الأصلين من البيت العلوي. إنّ خطب الإمام علي عليه السلام ورسائله وكلمه القصار، التي حفظها التاريخ عن العصف والضياع، لأوضح دليل على أنَّ الأمام عليه السلام كان هو المؤسس للأصول الكلامية خصوصاً فيما يرجع إلى التوحيد والعدل، وبين يديك (نهج البلاغة) الذي جمعه الشريف الرضي مما وصل إليه من خطبه، تجد فيه من الأصول الكلامية ما لا تجده في غيره، وإلى ذلك يشير السيد المرتضى في أماليه: ((اعلم أنّ أصول التوحيد والعدل مأخوذة من كلام أمير المؤمنين وخطبه، فإنها تتضمن من ذلك ما لا زيادة عليه ولا غاية وراءه. ومن تأمَّل المأثور في ذلك من كلامه، علم أنّ جميع ما أسهب المتكلمون من بعدُ في تصنيفه وجمعه إنما هو تفصيل لتلك الجمل وشرح لتلك الأصول...)) [10].

ولأجل أن يقف القارئ على هذا الاستنتاج، نضع أمامه شواهد من التاريخ والاعترافات التي أجهر بها شيوخ المعتزلة أنفسهم:

1- هذا هو الكعبي[11] إمام المعتزلة في أوائل القرن الرابع يقول: ((والمعتزلة يقال إنّ لها ولمذهبها أسناداً تتصل بالنبي وليس لأحد من فرق الأمة مثلها، وليس يمكن لخصومهم دفعهم عنه، وهو أنّ خصومهم يقرّون بأن مذهبهم يسند إلى واصل بن عطاء، وأنّ واصلاً يسند إلى محمد بن علي بن أبي طالب وابنه أبي هاشم عبد الله بن محمد بن علي، وأن محمداً أخذ عن أبيه عليٍّ وأنّ علياً عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم [12].

2- كان واصل بن عطاء من أهل المدينة ربّاه محمد بن علي بن أبي طالب وعلَّمه، وكان مع ابنه أبي هاشم عبد الله بن محمد في الكتاب، ثم صحبه بعد موت أبيه صحبة طويلة، وحكى عن بعض السلف أنه قيل له: كيف كان علم محمد بن علي؟ فقال: إذا أردت أن تعلم ذلك فانظر إلى أثره في واصل. ثم انتقل واصل إلى البصرة فلزم الحسن بن أبي الحسن [13].

3- قال القاضي عبد الجبار[14] في طبقاته: ((إنّ أبا الهذيل قد أخذ هذا العلم عن عثمان الطويل، وأخذ هو عن واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد[15]، وأخذ واصل وعمرو عن أبي هاشم بن محمد بن الحنفية، وأخذ أبو هاشم عن أبيه محمد بن الحنفية، وأخذ محمد عن أبيه علي بن أبي طالب عليه السلام ، وأخذ عليّ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)) [16].

4- وقال القاضي عبد الجبار أيضاً: ((فأما أبو هاشم عبد الله بن محمد بن علي فلو لم يظهر علمه وفضله إلا بما ظهر عن واصل بن عطاء لكفى ، وكان يأخذ العلم عن أبيه. فكان واصل بما أظهر بمنزلة كتاب مصنّفه أبو هاشم، وذكر قوله فيه. وكذلك أخوه، فإنَّ غيلان يقال إنه أخذ العلم من الحسن بن محمد بن الحنفية أخي أبي هاشمٍ)) [17].

5- وقال القاضي عبد الجبار أيضاً: ((وهذا المذهب – أعني صاحب الكبيرة لا يكون مؤمناً ولا كافراً ولا منافقاً بل يكون فاسقاً – أخذه واصل بن عطاء عن أبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية وكان من أصحابه)) [18].

6- وقال الشهرستاني: ((يقال أخذ واصل عن أبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية)) [19].

7- وقال ابن مرتضى : ((وسند المعتزلة لمذهبهم أوضح من الفلق، إذْ يتصل إلى واصل وعمرو اتصالاً شاهراً ظاهراً، وهما أخذا عن محمد بن علي بن أبي طالب وابنه أبي هاشم عبد الله بن محمد، ومحمد هو الذي ربّى واصلاً وعلّمه حتى تخرَّج واستحكم. ومحمد أخذ عن أبيه علي بن أبي طالب عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم))[20].

8- وقال ابن أبي الحديد: ((إنّ أشرف العلوم هو العلم الإلهي؛ لأن شرف العلم بشرف المعلوم ومعلومه اشرف الموجودات، فكان هو أشرف العلوم، ومن كلامه – أي علي عليه السلام – اقتُبس وعنه نقل، ومنه ابتدأ وإليه انتهى. فإنَّ المعتزلة – الذين هم أهل التوحيد والعدل وأرباب النظر ومنهم تعلَّم الناس هذا الفن – تلامذته وأصحابه؛ لأن كبيرهم واصل بن عطاء تلميذ أبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية. وأبو هاشم تلميذ أبيه، وأبوه تلميذه))[21].

9- يقول محقِّق كتاب شرح الأصول الخمسة: ((ويؤكّد المعتزلة أنهم تلقوا هذه الأصول عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ويذكرون سندهم في ذلك، ونحن نثبت فيما يلي هذا السند – كما على أول ورقة من شرح الاصول – تعليق الفرزاذي يقول: أخذ هذه الأصول من الفقيه الإمام الأوحد نجم الدين أحمد بن الحسين الكني، وهو عن الفقيه الإمام الأجلّ محمد بن أحمد الفرزاذي، وهو عن عمه الشيخ السعيد البارع إسماعيل بن علي الفرزاذي، وهو عن محمد بن مزدك، وهو عن أبي محمد بن متّويه، وهو عن الشيخ أبي رشيد النيسابوري، وهو عن قاضي القضاة عماد الدين عبد الجبار بن احمد رحمه الله وهو عن الشيخ المرشد أبي عبد الله البصري، وهو عن أبي يعقوب الشحام، وهو عن عثمان الطويل، وهو عن الشيخ أبي الهذيل، وهو عن واصل بن عطاء ، وهو عن أبي هاشم محمد بن الحنفية، وهو عن أبيه أمير المؤمنين علي عليه السلام ، وهو عن خير الأولين والآخرين وخاتم النبيين محمد المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو عن جبرئيل عليه السلام ، وهو عن الله تعالى. وليس لأحد من أرباب المذاهب مثل هذا الإسناد[22].

المبحث الثاني

الأصالة لمن : للإمامية أم للمعتزلة ؟

إنّ بعض الكتّاب المتأخرين كأحمد أمين المصري وغيره ، يصرّون على أنّ الإمامية أخذت منهجها الفكري في الأصول والعقائد من المعتزلة . لاشكّ أنّ للشيعة عقائد وآراء في مجالي الأصول والفروع، وربّما يشاركون غيرهم فيها وربما يخالفونهم، ولكنها ليست من سماتهم وأعرافهم وإنما هي أصول وأحكام دعاهم الدليل إلى تبنّيها من الكتاب والسنّة .

أ- ملخَّص نظرية أحمد أمين ومناقشتها

يقول أحمد أمين : ((ولقد قرأتُ كتاب الياقوت لأبي إسحاق إبراهيم من قدماء متكلمي الشيعة الإمامية، فكنتُ كأني أقرء كتاباً من كتب أصول المعتزلة إلا في مسائل معدودة كالفصل

الأخير في الإمامة ولكن أيّهما أخذ من الآخر؟ أما بعض الشيعة فيزعم أن المعتزلة أخذوا عنهم، وأنّ واصل بن عطاء تتلمذ جعفراً الصادق، وإنّي أرجّح أن الشيعة أخذوا من المعتزلة تعاليمهم، ونشوء مذهب الاعتزال يدلّ على ذلك)) [23].

استدلَّ أحمد أمين على ما يرتأيه بأنّ زيد بن علي زعيم الفرقة الشيعية الزيدية تتلمذ لواصل بن عطاء.

وكان جعفر الصادق يتصل بعمّه زيد. ويقول أبو الفرج في ((مقاتل الطالبيين)): ((كان جعفر بن محمد يمسك لزيد بن علي بالركاب، ويسوي ثيابه على السرج)) [24] فإذا صحَّ ما ذكره الشهرستاني وغيره من تتلمذ زيد لواصل ، فلا يعقل كثيراً أن يتتلمذ واصل لجعفر، وكثير من المعتزلة كان يتشيَّع، فالظاهر أنه عن طريق هؤلاء تسربت أصول المعتزلة إلى الشيعة [25].

الرد على نظرية أحمد أمين

1- إنّ ما ذكره هو اجتهاد في مقابل تنصيص أئمة المعتزلة أنفسهم بأنهم أخذوا أصولهم من أبي هاشم – كما أسلفنا في المبحث السابق –، وأخذ هو عن أبيه محمد بن الحنفية، وهو أخذ من علي بن أبي طالب، ومع هذا التنصيص من نفس المعتزلة، فما معنى هذا الاجتهاد؟ .

ترى أنّ ابن المرتضى يعدّ علياً من الطبقة الأولى للمعتزلة، كما يعدّ الحسنين عليهما السلام اللذين اشتهر منهما القول بالتوحيد والعدل من الطبقة الثانية. وهكذا يذكر عدّة من علماء أهل البيت كالنفس الزكية وغيره من الطبقة الثالثة. وقد نقل في كتابه هذا كلمات أئمة أهل البيت وعلمائهم في الأصول والعقائد[26].

ونظير ذلك ما ذكره القاضي عبد الجبار المعتزلي في كتابه ((فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة)) [27].

أفبعد هذا التنصيص منهم يصح الاجتهاد في مقابل النص؟.

2- وأما ما استند إليه أحمد أمين، فالحق أنه لم يثبت أولاً تتلمذ واصل للإمام الصادق عليه السلام ، حتى يثبت قوله: ((إنّ الصادق كان يمسك الركاب لتلميذ واصل وهو زيد)) ولم يدَّع أحد من المحققين تتلمذه للصادق عليه السلام . كما أنه لم يثبت تتلمذ زيد بن علي لواصل. ومن سبر تاريخ أئمة أهل البيت وذريتهم الطيبة وقف على أنهم لم يدقّوا باب أحد من الناس، بل تلقّوا ما تلقّوه عن نفس الأئمة، على أن زيد بن علي قد صُلب عام (121هـ)

وله من العمر في ذلك الوقت (42)، فيكون من مواليد عام 79 أو (80) للهجرة، وكان واصل من مواليد عام (80هـ). فمن البعيد أن يكون وليد البيت العلوي تلميذاً لمن هو أصغر منه سنّاً أو مثله، وقد عدّه الرجاليون من أصحاب أبيه علي السجاد عليه السلام (م94هـ) وأخيه الإمام الباقر عليه السلام (م114هـ) والإمام الصادق عليه السلام الذي استشهد زيد في حياته .

ب- ملخَّص نظرية بعض المستشرقين ومناقشتها

وهناك رجال آخرون قد وقعوا في نفس هذه الشبهة، وأرسلوها إرسال المسلَّمات، إما مجردة عن الدليل أو مقرونة بتلفيقات غير منتجة. فمن الطائفة الأولى المستشرق (آدم متز) يقول:

((لم يكن للشيعة حتى ذلك الوقت (عام 334هـ) مذهب كلامي خاص بهم، فاقتبسوا عن المعتزلة أصول الكلام وأساليبه... حتى أنَّ ابن بابويه القمي أكبر علماء الشيعة في القرن الرابع الهجري اتَّبع في كتابه (علل الشرائع) طريقة علماء المعتزلة الذين كانوا يبحثون عن علل كل شيء إلى أن قال: إنّ الشيعة من حيث العقيدة والمذهب هم ورثة المعتزلة)) [28].

الرد على هذه النظرية

أولاً: إنّ ما ذكره (آدم متز) يُعرب عن قلة اطّلاع المستشرق على الثقافة الشيعية، وعدم تعرفه على المتكلمين البارزين فيهم قبل السنة المذكورة. ويكفي في ذلك مراجعة كتاب ((تأسيس الشيعة الكرام لعلوم الإسلام)) للسيد حسن الصدر[29]. لقد كان للشيعة متكلمون بارعون في الجدل والمناظرة في أبواب العقائد في القرون الثلاثة الأُول. وها نحن نأتي بأسماء نماذج من أبرع متكلمي الشيعة في القرن الثاني. ونترك البحث عن غيرهم من السابقين واللاحقين إلى محلّه.

1- عيسى بن روضة:

يعرّفه النجاشي بقوله: ((عيسى بن روضة حاجب المنصور، كان متكلماً جيد الكلام، وله كتاب في الإمامة وقد وصفه أحمد بن أبي طاهر في كتاب بغداد، وذكر أنه رأى الكتاب وقال بعض أصحابنا رحمهم الله : إنه رأى هذا الكتاب. وقرأتُ في بعض الكتب أنَّ المنصور لما كان بالحيرة تسمَّع على عيسى بن روضة وكان مولاه وهو يتكلم في الامامة فأعجب به واستجاد كلامه)) [30].

2- علي بن اسماعيل بن ميثم التمار البغدادي:

يقول ابن النديم: ((أول منْ تكلم في مذهب الإمامة: علي بن اسماعيل بن ميثم التمار، وميثم من جلّة أصحاب علي عليه السلام ، ولعليٍّ من الكتب كتاب الإمامة وكتاب الاستحقاق)) [31].

وقال النجاشي: ((علي بن اسماعيل... كوفي سكن البصرة، وكان من وجوه المتكلمين من أصحابنا، كلّم أبا الهذيل والنظّام ، له مجالس وكتب منها كتاب الإمامة ... وكتاب مجالس هشام بن الحكم)) [32].

3- ابو جعفر محمد بن علي بن النعمان الملَّقب بمؤمن الطاق

قال النجاشي: ((وأما منزلته في العلم وحسن الخاطر فأشهر... وله كتاب (إفعلْ، لا تفعلْ)... وهو كتاب كبير حسن... وله كتاب الاحتجاج في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام ، وكتاب كلامه على الخوارج، وكتاب مجالسه مع أبي حنيفة والمرجئة...)) [33].

وقال ابن النديم: ((وكان حسن الاعتقاد والهدى حاذقاً في صناعة الكلام ، سريع الحاضر والجواب، وله مع أبي حنيفة مناظرات. ثم ذكر مناظراته مع أبي حنيفة في المتعة والرجعة)) [34].

4- هشام بن الحكم

يقول ابن النديم : ((هو من جلّة أصحاب ابي عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام وهو من متكلمي الشيعة الإمامية وبطائنهم وهو الذي فتق الكلام في الإمامة، وهذّب المذهب، وسهَّل طريق الحجاج فيه، وكان حاذقاً بصناعة الكلام حاضر الجواب. وكان أولاً من أصحاب الجهم بن صفوان، ثم انتقل إلى القول بالإمامة بالدلائل والنظر))[35].

يقول أحمد أمين: ((أما هشام بن الحكم فيظهر أنه أكبر شخصية شيعية في علم الكلام... جدلاً، قوي الحجة، ناظر المعتزلة وناظروه، ونقلت له في كتب الأدب مناظرات كثيرة متفرقة تدل على حضور بديهته وقوة حجته، قد ناظر أبا الهذيل العلاّف المعتزلي)) [36].

أفبعد هذه الشخصيات البارزة في علم الكلام يصحّ قول هذا المستشرق أنّه لم يكن للشيعة مذهب كلامي خاص بهم.

ثانياً: إنَّ الاستدلال على تأثُّر الشيعة بالمعتزلة بتأليف الشيخ الصدوق (علل الشرائع) على غرار كتب المعتزلة الذين يبحثون عن علل كل شيء... يكشف عن أنّ المستشرق لم يرجع إلى نفس الكتاب رجوعاً دقيقاً، فإنّ الكتاب فسَّر علل الشرائع والأحكام، بالأحاديث

المروية عن النبي والوصي والأئمة من بعدهما عليهما السلام وأين ذلك من صنع المعتزلة الذين قاموا بتحليل الأصول الاعتقادية عن طريق العقل وحكّموه فيما لا مجال فيه؟ ولأجل ذلك عادوا إلى تأويل كثير من ظواهر الكتاب والسنة التي لا تلائم عقائدهم وأصولهم.

وثالثاً: إن المناظرات التي دارت بين الشيعة والمعتزلة من عصر الإمام الباقر عليه السلام إلى العصر الذي ارتمت فيه المعتزلة في أحضان آل بويه، أدلّ دليل على أن النظام الفكري للشيعة لا يتفق مع المعتزلة من لدن تكوّن المذهبين، ومن أراد الوقوف على تلك المساجلات فعليه الرجوع إلى المصادر [37].

ج- نظرية مؤلف كتاب (المعتزلة) ومناقشتها

إن هنا وجوهاً أُخَر ذكرها مؤلف كتاب ((المعتزلة)) زهدي حسن جار الله، تبعاً لأحمد أمين ربما يستظهر منها عيلولة الشيعة في العقائد على المعتزلة وإليك تحليلها:

الوجه الأول: إنّ المقدسي نظر في كتب الفاطميين الشيعة في شمال أفريقيا فوجد أنهم يوافقون المعتزلة في أكثر الأصول [38].

الرد على هذا الوجه

إنَّ المقدسي وجد الشيعة في بلاد العجم يقولون بالتوحيد والعدل كما تقول به المعتزلة، وهو لا يدل على أنّ الشيعة أخذتهما من المعتزلة لو لم نقل بالعكس.

نعم، إنَّ المعتزلة بعد النكبة وطرق النكسة في حياتهم لجأوا إلى أمراء آل بويه في أوائل القرن الرابع لما وجدوا فيهم من سعة الصدر، واستعادوا في ظل حكمهم شيئاً من القوة والسيطرة ، ولم تكن تلك الألفة موجودة قبل النكبة. كيف ومَنْ قرأ تاريخ المعتزلة يقف على أنهم كانوا خصماء الشيعة في العصور السابقة، فكانت الطائفتان تتصارعان صراع الأقران وربما يقتتلان قتال موت وحياة، فكيف يمكن أن تكون الشيعة عالة على المعتزلة في عقائدهم، فمن نسب ذلك إلى الشيعة فقد جهل تاريخ علم الكلام. فأين مبادئ الشيعة من مبادئ الاعتزال؟ فهما وإنْ كانا يشتركان في التوحيد والعدل ونفي الرؤية والتجسيم والقول بالتحسين والتقبيح العقليين، ولكن يفترقان في كثير من الأصول [39].

الوجه الثاني: قال الذهبي: ((وجد الرفض والاعتزال في زمانه متصادقين متآخيين))[40].

الوجه الثالث: وقال المقريزي: ((قلَّما يوجد معتزلي إلا وهو رافضي))[41].

الوجه الرابع: يقول الشيخ جمال الدين القاسمي (م1331): ((إنّ المعتزلة اليوم كفرقة أهل السنة والجماعة، من أعظم الفرق رجالاً وأكثرها تابعاً؛ لأن شيعة العراق على الإطلاق معتزلة. وكذلك شيعة الأقطار الهندية والفارسية والشامية، ومثلهم الشيعة الزيدية باليمن)) [42].

الردّ على الوجوه الثلاثة

إنَّ هذه الكلمات لا تدل على عيلولة الشيعة في عقائدهم على المعتزلة، فإن الشيعة الإمامية تقتدي في أصولها وفروعها بأئمة أهل البيت (عليهم السلام) الذين جعلهم الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم عِدْلاً للقرآن الكريم وقال : ((إني تاركٌ فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي)) [43]، ولا ترجع إلى غيرهما. ولم نر شيعياً إمامياً أخذ عقيدته من عالم معتزلي. ومع وجود هذين المصدرين الصحيحين (القرآن والعترة) فلا حاجة عند الشيعي الرجوع إلى غيرهما.

والمعتزلة كما أقرَّ أعلامهم اقتفوا في التوحيد والعدل أثر خطب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام وتتلمذوا على حفيده أبي هاشم بن محمد بن الحنفية.

وما ذكره القاسمي الدمشقي من أنّ شيعة العراق على الإطلاق معتزلة، صحيحة إنْ أراد أنّ شيعة العراق بل الشيعة في جميع الأقطار قائلون بالتوحيد والعدل، اقتفاءً لأثر الكتاب والسنة الصحيحة المروية عن أئمة أهل البيت، لاسيما خطب الإمام علي عليه السلام ، كما أنّ المعتزلة أيضاً قائلون بهما مقتفين أثر ما اخذوه من البيت العلوي.

نعم، إنّ المعتزلة أقرب إلى الشيعة من الحنابلة والأشاعرة، فإنّ ولاء كثير منهم لأهل البيت لا يُنكر، كما أنّ تمسكهم بالأصول العقلية المبرهنة، ورفض الآخرين لها، جعلهم متحدين في كثير من الأصول مع الشيعة، ومع ذلك فإن لجميع الطوائف الإسلامية، أصولاً مشتركة، وأصولاً يتميز بها بعضهم عن بعض فلكل طائفة إسلامية مشتركات ومميزات [44].

المبحث الثالث

الشيخ المفيد والمعتزلة

يُعدّ الشيخ المفيد (ت413هـ) من أكابر علماء الشيعة في دورة حكم آل بويه، إذ حقق في زمانه شهرة فائقة حتى وصفه ابن النديم في كتابه (الفهرست) الذي صنَّفه سنة 377هـ، بأنّه: ((أبو عبد الله، في عصرنا انتهت رياسة متكلمة الشيعة إليه)) [45].

ويكفينا للتدليل على أهمية شخصية الشيخ وما يتحلى به من موقع فكري واجتماعي أنّ عضد الدولة الديلمي وهو من أكابر أمراء البويهيين، كان يذهب لزيارته[46].

إنّ أبرز ما يلفت النظر في حياة الشيخ مناظراته ومجادلاته الكلامية. فقد طغت في بغداد على عهده الاتجاهات والمدارس العلمية المتعددة، وقد كان له نصيب في البحث والمناظرة مع ممثلي هذه الاتجاهات الفكرية المختلفة. وكان من الطبيعي أن تحتل المناظرة مع المعتزلة حصة في سجالات الشيخ المفيد كما تدل على ذلك بوضوح ما بين أيدينا من آثاره ومصنفاته.

وليس خفيّاً أنّ هذه المناظرات تكشف بحد ذاتها عن اختلاف الرؤى بين الطرفين، وفي الواقع أن الشيخ نفسه كان يهدف من كتابه (أوائل المقالات) أن يعيد تأكيد التمايز العقائدي بين الشيعة والمعتزلة. وكان يؤكد دائماً أنّ الشيعة والمعتزلة يقرّان معاً بهذه الاختلافات ، فهما يختلفان في عقيدتهما حول التوحيد والعدل ومسائل تفصيلية في علم الكلام [47].

وفي بيانه لما يعنيه مصطلح (الشيعة) أوضح الشيخ المفيد أن الشيعة هم المتبعون لأمير المؤمنين عليه السلام على سبيل الولاء والاعتقاد بإمامته بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلا فصل ونفي الإمامة عمن تقدمه في مقام الخلافة.

ومن الواضح أنّ المجاميع المذهبية الأخرى وبضمنها الخوارج والحشوية والمعتزلة لا يذهبون إلى هذا الاعتقاد. وفي المقابل، فإنّ أساس الاعتزال هو القول بالمنزلة بين المنزلتين، وهو ما أحدثه واصل بن عطاء . والشيعة لم تقل بهذه العقيدة مطلقاً.

ومن هنا نتبيَّن الأسس الفارقة في أصول التكوين بين الشيعة والمعتزلة، من دون أن نلمح بينهما أدنى اشتراك. فالشيعي هو المعتقد بالإمامة ولو ضمَّ إلى ذلك الاعتقاد بمسائل كثيرة أخرى لا توافقه عليها الشيعة. بينما لا يكون شيعياً مَنْ توافق مع الشيعة في كثير من المسائل الأخرى واختلف معها في الإمامة. فالإمامة هي ملاك التشيع؛ تماماً كما المنزلة بين المنزلتين هي ملاك الاعتزال [48].

ومما رفضه الشيخ المفيد، ما زعمته المعتزلة من أن الشيعة كانوا يفتقدون ابتداءً للفكر العقلاني[49]، إذ أصرَّ الشيخ على ترافق هذا النمط من التفكير لبدايات التشيُّع، وأثبت عبر الشواهد أنّ المناظرة والبحث العقليين هما مما يتسم به أوائل متكلمي الشيعة[50].

لقد مرَّ علينا في إشارة سابقة، إلى أنّ الاختلاف الأساسي بين الطرفين يتمثل بمسألتي الإمامة والوعد والوعيد. وفي هذا السياق يكتب الشيخ المفيد مخاطباً المعتزلة: ((ما رأيتُ أعجب منكم يا معاشر المعتزلة، تتكلمون فيما شارككم الناس فيه من التوحيد أحسن الكلام، حتى إذا صرتم إلى الكلام في الإمامة والإرجاء صرتم فيهما عامة حشوية تخبطون خبط عشواء لا تدرون ما تأتون وما تذرون)) [51].

ثمة مواجهات متفرقة أخرى مبثوثة بين مصنفات الشيخ المفيد، الأمر الذي يدلنا على أن هناك بواعث كانت تملي على الشيخ مواجهة المعتزلة في أغلب أشواط حياته الفكرية، فمن ذلك مثلاً ردّه لآراء عمرو بن عبيد وعدّه ناصبياً [52]؛ ومواجهته الحادة لشيوخ المعتزلة .

وفي مكان آخر ينتقد الشيخ المعتزلة لعدّهم مانع الزكاة كافراً ، فيما لا يعدّون المحارب لأمير المؤمنين علي عليه السلام كذلك [53].

ومما يجدر الانتباه إليه أيضاً في مواجهة الشيخ المفيد للمعتزلة، أنّ أغلبية المعتزلة في عهده كانوا من أتباع المذهب الحنفي؛ لذلك كانت مواجهتهم تستبطن مواجهة موازية لأصحاب الرأي والقائلين بالقياس أيضاً. هذه الحالة كانت جلية في رسالة الشيخ المعنونة (المسائل الصاغانية) حيث كان ندّ الشيخ معتزلياً حنفياً. لذلك كله كان الشيخ يستثمر الفرصة في توجيه نقده للرأي والقياس في طيِّ مواجهته لبعض المعتزلة القائلين بهما.

ومما تناوله الشيخ بالمعالجة في كتابه (الفصول المختارة) الرد على ما زعمته المعتزلة من أن النص على الإمامة لم يكن مطروحاً منذ البداية وإنما طرح فيما بعد. فقد أثبت الشيخ خطأ هذا الرأي خلال بعض الشواهد، ومنها ما أنشده جملة من الصحابة من شعرٍ ذكروا فيه الغدير والإمامة [54].

ورغم أنّ الاهتمام بالإمامة كان هو المسألة الطاغية في مصنفات الشيخ المفيد وآثاره ، إلا أنه أولى اهتماماً لائقاً – أيضاً– بالمسائل الكلامية، حيث أبدى رأيه بصراحة في الشيعة الذين يعتقدون بالجبر، حين كتب عنهم: ((إنّ المجبرة كفّار لا يعرفون الله تعالى ومن لا يعرف الله فهو خارج من الإيمان، لاحقٌ بأهل الكفر والطغيان، ولا ينفعه عمل يرجو به القربة إلى الله تعالى، ولا تصح منهم معرفة الأنبياء والأئمة عليهم السلام [55].

ومن الجدير بالذكر أن للشيخ المفيد مصنفات كثيرة أغلبها ردود على المعتزلة منها: (كتاب الردّ على الجاحظ العثمانية) و(كتاب نقض المروانية) و(كتاب نقض فضيلة المعتزلة) و(كتاب نقض الخمس عشرة مسألة على البلخي) و(كتاب الرّد على الجبّائي في التفسير) وغيرها من المصنفات.

المبحث الرابع

نقد الإمام الصادق عليه السلام للمعتزلة

كان للإمام الصادق عليه السلام الدور الأكبر في مواجهة أفكار المعتزلة، ومما يُؤثر عنه هذه المقولة الشهيرة: ((لعن الله المعتزلة أرادت أن توحِّد فألحدت، ورامت أن ترفع التشبيه فأثبتت))[56].

وإليك تحليل لهذا القول، لما له علاقة بموضوع البحث، حيث أنّ الإمام الصادق عليه السلام هو مؤسس المذهب الإمامي.

وللوصول إلى فحوى كلام الامام عليه السلام ، ينبغي علينا أن نتعرف على آراء المعتزلة في العدل والتوحيد:

1- إنّ المعتزلة ناصروا العدل وقالوا: إنّ العدل له حقيقة مستقلة ولما كان الله سبحانه حكيماً وعادلاً فهو ينجز أفعاله حسب معيار العدل. فلو نظرنا إلى ذات الأفعال بغضّ النظر عن أنّها قد تعلقت بها إرادة الله التكوينية أو التشريعية، لوجدنا بعض الأفعال بذاتها تختلف عن بعضها الآخر، بعض الأفعال بذاتها تتصف بالعدل مثل مكافأة عاملي الخير، وبعضها بذاتها تتصف بالظلم مثل معاقبة فاعلي الخير، ولما كانت الأفعال بذاتها تختلف مع بعضها وكان الله جلّ وعلا خيراً مطلقاً وكمالاً مطلقاً وحكمة مطلقة وعدلاً مطلقاً فإنه يجعل أفعاله حسب معيار العدل، ويصبّها في قالبه [57].

2- إنّ المعتزلة تشددوا في مناصرة القضية القائلة بأن العقل يستطيع مستقلاً إدراك ما في ذات الأفعال من حسن وقبح، وطرحوا مسألة ((المستقلات العقلية))، وأعلنوا أننا ندرك بالبداهة أنّ الأفعال بذاتها تتفاوت حسناً وقبحاً، وأنّ عقلنا مع غض النظر عن إرشاد الشارع له يستطيع أن يحيط بهذه الحقائق المسلَّمة علماً[58].

3- ذهب المعتزلة إلى أنّ الفعل الإلهي له غرض وغاية لأنه صادر من حكيم، وقد ورد ذلك مكرراً في القرآن الكريم فهو سبحانه في أفعاله يهدف إلى غرض وهدف، وعن طريق كمال علمه يختار أفضل الوسائل وأرجحها للوصول إلى ذلك الهدف. وعلى هذا تكون أفعال الله سبحانه- حسب وجهة نظر المعتزلة- سلسلة من المصالح [59].

4- إذن المعتزلة ناصروا العدل والعقل والاختيار والحكمة.

الملاحظة الدقيقة التي يأخذها الأشاعرة على المعتزلة ولم يكن لهؤلاء جواب صحيح عليها هي : أنّ أصل العدل – بمفهومه الشامل للاختيار والحسن والقبح العقليين وتعليل افعال الباري بأغراض– لا ينسجم مع التوحيد في أفعال الباري، ولعله متضاد مع توحيد ذات الله ، لهذا كان اختيار المعتزلة نوعاً من أنواع (التفويض). أي أنّ اختيار المعتزلة الذي يقتضي (التفويض) يقتضي أيضاً سلب الاختيار عن ذات الحق جلَّ وعلا ويتعارض مع توحيد أفعاله تعالى الثابت بالبرهان العقلي والوارد في مختلف آيات القرآن الكريم. كيف يمكننا بعذر تنزيه الله سبحانه من نسبة الأفعال القبيحة – من وجهة نظرنا– إليه أن نجعل له شريكاً في الفاعلية؟[60].

فنحن بمقدار ما ننسب إلى الانسان من فاعلية مستقلة عن فاعلية الله، نكون قد أشركنا في فاعلية الله الثابتة له عقلاً وبنصوص القرآن الكريم: **﴿وَقُلْ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَداً وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنْ الذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيراً﴾** [61].

والجدير بالذكر أنَّ المعتزلة أخذت فكرة استغناء الممكن في فعله (لا في ذاته) من القدرية، وصقلتها وجعلتها من توابع القول بالعدل، وغفلت عن أن القول بالحرية إلى حدّ الاستغناء عن الواجب ينسجم مع التنزيه، لكنه يهدم التوحيد الذاتي، فيكون الممكن مثل الواجب في الاستغناء عن غيره في مقام الإيجاد. وقد وقف أئمة اهل البيت عليهم السلام أمام هذه الفكرة بقوة، ففي مناظرة للإمام الصادق عليه السلام مع أحد القدريين، حيث قال للإمام: سل عما شئت، فقال عليه السلام: إقرأ سورة الحمد. قال: فقرأها... حتى بلغ قوله تعالى: **﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾** فقال له الإمام عليه السلام : قفْ، مَنْ تستعين؟ ما حاجتك إلى المعونة؟ إن الأمر إليك. فبهت القدري[62].

إن الحكمة والمصلحة التي يفترضها المعتزلة في أفعال الله تتنافى مع توحيد ذاته وغناها ونزاهتها عن أن تكون معلولة لعلة، لذا فإن الإنسان إذا كان يؤدي أعماله من أجل غايات وأهداف فإنه يقع – في الحقيقة– تحت تأثير تلك الغايات والأهداف، أليست العلة الغائية علة للعلة الفاعلية، أي أنَّ العلة الغائية توجب فاعلية الفاعل، وإذا لم توجد العلة الغائية، فإن الفاعل لن يكون فاعلاً؟ والإنسان عندما يهدف في أفعاله إلى غرض وغاية فإن ذلك الهدف – في الواقع– يحكم عليه ويجبره ، أما ذات الله سبحانه فإنها منزهة عن كل لون من ألوان الجبر ومنزهة عن أن تكون محكومة لأي شيء مهما كانت جبرية الغرض والهدف ، حاكمة على غيرها.

ومن ناحية أخرى اعتبر المعتزلة عقيدة الأشاعرة في باب صفات الباري عز وجل لوناً من ألوان الشرك، وذلك أن قول الأشاعرة بأن صفات الله مغايرة لذاته وأنها جميعاً قديمة مثل ذاته [63] ، هذا القول يلزم منه الاعتراف بسلسلة من الأشياء القديمة، ومعنى القدم أنها غير مخلوقة ولا معلولة وانها غنية بذاتها، إذن معنى عقيدة الأشاعرة تلك أن هناك أشياء قديمة وغنية بذاتها بعدد صفات الله، ومعنى ذلك وجود عدة آلهة بعدد صفات الله [64].

في الحقيقة أن المعتزلة في الوقت الذي أوردوا فيه إشكالات موجهة إلى الأشاعرة في موضوع توحيد الصفات فإنهم قد تعثروا في بعض نقاط ذلك الموضوع نفسه، ومع أن المعتزلة لم يقولوا بمغايرة الصفات للذات ولكنهم لم يجيدوا إثبات عينية الصفات مع الذات، وطرحوا مسألة نيابة الذات عن الصفات[65]، وتُعدّ هذه نقطة ضعف كبرى في مذهب المعتزلة.

إن نظرية النيابة من الوهن بمكان، فإن المعتزلة لو تأملوا في واقعية الصفات الكمالية لما أصروا على أنّ واقعيتها في جميع المجالات والمراحل، واقعية القيام بالغير. وإنما هي واقعيتها في بعض المراتب كعلم الإنسان وقدرته وحياته، وليس في جميع المراتب كذلك؛ وذلك لأن الكمالات ترجع إلى الوجود، وله شؤون وعرض عريض. فكما أنّ منه وجوداً رابطاً ورابطياً وجوهراً، فكذا العلم. فمنه عرض قائم بالغير، ومنه جوهر قائم في نفسه كعلم الانسان المدرك بذاته، ومنه ممكن ومنه واجب، وهكذا سائر الصفات. وعلى ذلك فالإصرار على واقعية واحدة تجمع شتات العلم إصرار في غير محله. فإن للعلم وكل كمال مثله، إطارات وقوالب ومظاهر ومجالات تختلف حسب اختلاف المراتب [66]. ومما قاله عباد بن سليمان المعتزلي في هذه المسألة: ((هو عالم، قادر، حي، ولا أثبت له علماً، ولا قدرة ولا حياة، ولا أثبت سمعاً ولا أثبت بصراً...))[67].

فكل من مذهب الأشاعرة ومذهب المعتزلة كان يتمتع بنقطة قوة، ولكنه مصاب أيضاً بنقطة ضعف، ونقطة قوة كل منهما تكمن في الإشكالات التي يوردها على المذهب المخالف. ونقطة ضعف كل منهما تظهر حين يحاول أن يجعل مذهبه مذهباً متكاملاً ويدافع عنه.

فأتباع كل مذهب حاولوا إثبات صحة واستقامة مذهبهم في الوقت الذي حاولوا فيه إسقاط المذهب المخالف، دون أن يوفقوا توفيقاً تاماً في الدفاع عن مذهبهم والخروج من عهدة الاشكالات الموجهة إليهم. إنّ أتباع كل مذهب عرفوا بصورة جيدة ودقيقة نقاط الضعف في المذهب الآخر وهاجموها بشدة.

كان القاضي عبد الجبار المعتزلي جالساً يوماً في مجلس الصاحب بن عباد فدخل عليهم أبو إسحاق الاسفراييني، وكان أبو اسحاق جبرياً على خلاف مذهب القاضي عبد الجبار الذي كان نصير الاختيار، فبمجرد أن وقعت عين القاضي على أبي إسحاق صاح منادياً: ((سبحان من تنزّه عن الفحشاء))، كناية عن أنك يا أبا إسحاق تنسب كل الأشياء ومن جملتها الفحشاء إلى ذات الله. ومن دون أن يدافع أبو إسحاق عن عقيدته ردَّ قائلاً: ((سبحان من لا يجري في ملكه إلا ما يشاء))، كناية عن أنك أيها القاضي عبد الجبار بإيمانك بعقيدة (التفويض) فإنك تجعل لله شريكاً في أفعاله حين تقول: إن الإنسان مستقل في افعاله وليست له حاجة إلى الله [68].

رأي الإمامية في التوحيد والعدل

أما المذهب الكلامي والفلسفي الشيعي فقد عالج مسائل العدل والتوحيد بصورة أعمق، فقد أعطى مفهوماً للمسائل الأربعة (العدل والعقل والاختيار والحكمة) يتفاوت مع مفهومها عند المعتزلة، فالشيعة مثلاً في مسألة الاختيار لم يفسروه بصورة (التفويض) المطلق للإنسان، حيث يعدّ هذا سلباً للإختيار عن ذات الحق ونوعاً من تأليه الإنسان وإشراكاً له في وظائف الإله، بل فُسِّر الاختيار ولأول مرة من قبل الائمة الأطهار عليهم السلام الذين يُعتبرون الملهمين لهذا المذهب بأنه: ((لا جبر ولا تفويض، بل أمرٌ بين أمرين))[69].

وقد أيَّد المذهب الشيعي أصل العدل بمفهومه الجامع دون أن يخدش في التوحيد الفعلي أو التوحيد الذاتي ، فالعدل قد استقر في مكانه الصحيح إلى جانب التوحيد، وقد قيل بحق: ((العدل والتوحيد علويان، والجبر والتفويض أمويان))[70] . وقد أثبت هذا المذهب أصالة العدل وحرمة العقل والشخصية الحرة المختارة للإنسان، والنظام الحكيم للعالَم دون أن يخلّ- قيد أنملة- بمبدأ التوحيد الذاتي أو الفعلي، فأقرَّ المذهب إختيار الإنسان دون أن يجعله شريكاً في (الملك الإلهي) ودون أن يجعل الإرادة الإلهية مقهورة ومغلوبة للإرادة الإنسانية، واعترف المذهب بالقضاء والقدر الإلهي دون أن يحوّل الإنسان إلى آلة مسيَّرة اتجاه هذا القضاء والقدر الإلهي .

وفي المذهب الكلامي الشيعي عولجت المسائل المرتبطة بالتوحيد بصورة تؤدي إلى التوحيد فعلاً . ففي مجال توحيد أو تكثير الصفات، اختار الشيعة توحيد الصفات فوافقوا المعتزلة في ذلك وعارضوا عقيدة الأشاعرة، مع وجود تفاوت بين المعتزلة الذين نفوا الصفات واضطروا لإنابة الذات مكان الصفات، بينما الشيعة يقولون باتحاد الصفات مع الذات وعينية الذات مع الصفات، ويُعتبر هذا من أعمق المعارف الإلهية. وفي باب توحيد الأفعال أيَّدوا

الأشاعرة دون أن يضطروا إلى ما آل إليه أمر الأشاعرة من إنكار نظام العلل والمعلولات، والأسباب والمسببات، وأوضح المذهب الكلامي الشيعي موضوع توحيد الذات والصفات والافعال بصورة رائعة لم يسبق لها مثيل في عالمنا.

المبحث الخامس

أهم الفوارق الفكرية بين الإمامية والمعتزلة

إن أئمة الفرق والمذاهب ابتدأوا بعلم الكلام حيث انتهى منه أهل بيت النبي ﷺ . قال ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة: ((إنَّ أصحابنا المعتزلة ينتمون إلى واصل بن عطاء، وواصل تلميذ أبي هاشم بن محمد بن الحنفية، وأبو هاشم تلميذ أبيه محمد، ومحمد تلميذ أبيه علي بن أبي طالب عليه السلام))[71]، وذكر هذه الحقيقة التاريخية السيد المرتضى في أماليه [72]، والشهرستاني في مللـه ونحلـه[73]. وتتلمذ النظَّام أحد شيوخ المعتزلة على هشام بن الحكم تلميذ الإمام جعفر الصادق عليه السلام [74].

نقول هذا – جدلاً وإلزاماً– لمن قال بأن الإمامية هم أتباع المعتزلة، أما الحقيقة التي نؤمن بها: فهي أنَّ كلاًّ من الإمامية والمعتزلة والأشاعرة فرقة من الفرق الإسلامية تستقل بمبادئها وتعاليمها وأفكارها، وقد تلتقي في شيء من هذه التعاليم مع أخواتها من الفرق، وتفترق عنها في شيء. وفيما يلي نذكر طرفاً من المسائل التي اتفق عليها الإمامية مع الأشاعرة ضد المعتزلة، وطرفاً آخر من المسائل اختصَّ بها الإمامية دون الأشاعرة والمعتزلة.

أولاً: ما اتفق عليه الإمامية والأشاعرة دون المعتزلة

1- **الشفاعة:** أجمع المسلمون كافة على ثبوت أصل الشفاعة، وأنها تُقبل من الرسول الاعظم ﷺ ، واختلفوا في تعيين المشفوع فيه: فقال الإمامية والأشاعرة: إنّ النبي ﷺ يشفع لأهل الكبائر بإسقاط العقاب عنهم. وقال المعتزلة: لا يشفع إلا للمطيعين المستحقين للثواب، ومعنى شفاعته للمؤمن المطيع أن يطلب له من الله زيادة الثواب وتضاعف الحسنات [75]. وأبطل المحقق الطوسي في كتابه (التجريد) هذا القول بأنَّه لو كانت الشفاعة في زيادة المنافع لجاز أن نشفع نحن في النبي ﷺ ، ونطلب له علوّ الدرجات، وهو باطل؛ لأن الشافع أعلى من المشفوع فيه[76]، وأما الآيات الدالة على نفي الشفاعة، كقوله: ﴿**فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ**﴾ [77] فمتأولة بالجاحدين، جمعاً بينها وبين ما دلَّ على قبول الشفاعة.

2- **الجنة والنار**: قال الإمامية والأشاعرة: إنَّ الجنة والنار مخلوقتان الآن بدلالة الشرع على ذلك. وقال أكثر المعتزلة: إنهما غير موجودتان الآن، وستُخلقان غداً يوم الجزاء [78].

3- **مرتكب الكبيرة**: قال الإمامية والأشاعرة: إنّ مرتكب الكبيرة مؤمن فاسق يجب إقامة الحد الشرعي عليه إذا سرق أو شرب أو زنى. وقال الخوارج: هو كافر، وقال المعتزلة: لا مؤمن ولا كافر، وأثبتوا المنزلة بين المنزلتين، وهذه المسألة هي السبب لافتراق واصل بن عطاء عن أستاذه الحسن البصري، وإنشاء فرقة الاعتزال[79].

4- **الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر**: اتفق المسلمون كافة على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، واختلفوا: هل يجبان بالسمع أو بالعقل؟ فقال الإمامية والأشاعرة: يجبان بالسمع بنصّ الكتاب والسنّة، ولولا وجود النصّ الشرعي لم يكن أي باعث على الوجوب. وقال المعتزلة: يجبان بالعقل، أما الشرع فيؤكد حكم العقل ويقرّه، وعليه فإن الوجوب ثابت، حتى ولو لم يرد النص الشرعي[80].

5- **الإحباط**: قال جمهور المعتزلة: إنّ المؤمن المطيع يسقط ثوابه المتقدم بكامله إذا صدرت منه معصية متأخرة، حتى أنَّ من عبد الله طول عمره، ثم شرب جرعة من خمر فهم كمن لم يعبد الله أبداً، وكذا الطاعة المتأخرة تسقط الذنوب المتقدمة، وهذا هو معنى الإحباط [81].

واتفق الإمامية والأشاعرة على بطلان الإحباط، وقالوا: إنّ لكل عمل حسابه الخاص، ولا ترتبط الطاعات بالمعاصي، ولا المعاصي بالطاعات ، والاحباط يختصّ بالجاحدين الذين لا يؤمنون بالله ولا بالرسول واليوم الآخر، كما دلّت الآية الكريمة: ﴿**لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنْ الْخَاسِرِينَ**﴾[82]؛ لأن الجحود سيئة لا تقبل معه حسنة، وليس بعد الشرك إلا العذاب، أما من أساء وأذنب، وهو يؤمن بالله ، فيوازن بين حسناته وسيئاته، فإنْ كانت الإساءة أكثر، كان كمن لم يحسن ، وإنْ كان الاحسان أكثر، كان كمن لم يسئ، إذ الأكثر ينفي الأقل، وإنْ تساويا، كان كمن لم يصدر عنه شيء، وقال صاحب المواقف: إنّ الذي تتساوى حسناته مع سيئاته يجوز أن يثاب، ترجيحاً لجانب الثواب على العقاب [83].

6- **ثبوت الحال**: أثبت المعتزلة الواسطة بين الوجود والعدم، وقالوا بثبوت الحال، وهو عندهم عبارة عن صفة لشيء، ولكنه لا يوصف بالوجود ولا بالعدم، ولا بالمعلوم ولا بالمجهول ولا بشيء أبداً [84]. وأنكر الإمامية والأشاعرة، وقالوا: لا شيء سوى الوجود والعدم .

7- **الشرع والعقل:** أسرف المعتزلة في تمسكهم بالعقل، وغالى أهل الظاهر في جمودهم على ظاهر النصّ، فوقف الإمامية والأشاعرة موقفاً وسطاً بين الفريقين، والتزموا تأويل كل ظاهر للكتاب وللسنّة مخالف لبديهة العقل، وبهذه المحاولة جمعوا بين الشرع والعقل، وأعرض المعتزلة عن هذه المحاولة. ومن الخير ان ننقل ما ذكره الدكتور توفيق الطويل في كتابه (أسس الفلسفة) قال: ((إن اصطناع العقل قد طوح بفرق المتكلمين حتى أدى ببعضها إلى الشطط، من ذلك أنّ بعض الخوارج، وهم يشبهون المعتزلة العقليين في بعض المسائل قد رفضوا أن تكون السنن المأثورة مرجعاً للأحكام))[85].

ثانياً : ما انفرد به الإمامية دون الأشاعرة والمعتزلة :

1- **الخلافة:** قال الإمامية: إنّ النبي ﷺ قبل وفاته نصَّ على خليفته بالذات [86] وقالت سائر الفرق الإسلامية: بل سكت، وترك الأمر شورى بين المسلمين .

2- **عصمة الأنبياء:** قال الإمامية: الأنبياء معصومون عن الذنوب كبيرها وصغيرها، قبل النبوة وبعدها. وقال المعتزلة: تجوز عليهم الصغائر والكبائر قبل الوحي، أي قبل أن يصبحوا أنبياء، أما بعد الوحي فتجوز عليهم الصغائر من الذنوب دون الكبائر [87]: وقال الأشاعرة: تجوز الكبائر والصغائر قبل النبوة، أما بعدها فلا يجوز عليهم الكفر ولا تعمُّد الكذب، وتجوز عليهم الصغائر عمداً وسهواً ، والكبائر سهواً لا عمداً [88].

3- **عصمة الإمام:** قال الإمامية: إنّ الإمام يجب أن يكون معصوماً عن الخطأ والسهو في بيان الأحكام الشرعية، وقال غيرهم: لا تجب له العصمة في شيء. بل ذكر القاضي أبي بكر الباقلاني: وجوب الصبر على ظلم الحاكم الجائر ، وعدم جواز الخروج عليه، فلا ينخلع الإمام بفسقه وظلمه بغصب الأموال ، ثم قال : هذا هو المشهور، والمنقول عن أئمة أهل السنَّة [89]، ونقل عن ابن تيمية أن الخليفة إذا اختير على أنه عادل ، ثم تبيَّن أنّه فاسق فالأرجح عند الجمهور وجوب الاستمرار في طاعته [90].

4- **الوعد والوعيد:** اختلفت الأمة في مسألة الوعد بالثواب، والوعيد بالعقاب: هل يجب على الله الوفاء بهما أو لا ؟ قال الأشاعرة: لا يجب على الله شيء، وله أن يعاقب المطيع ويثيب العاصي. وهذا ما قاله الإمام الغزالي: ((إن الله لا يبالي لو غفر لجميع الكافرين، وعاقب جميع المؤمنين))[91]، واستدلوا على ذلك بأنّ الله مالك كل شيء، وللمالك أن يتصرف في ملكه كيف شاء، تماماً كما نتصرف نحن بالحمل.

وقال المعتزلة: إنّ ثواب المطيع، وعقاب العاصي، إن مات بلا توبة، واجبان على الله، وإلا كان ما أخبر به كذباً، والكذب محال عليه سبحانه. واستدلوا بقوله تعالى: ﴿**وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ**﴾ (92).

وقال الإمامية:- يجب على الله الوفاء بالوعد، وهو ثواب المطيع ؛ لأنَّه مقتضى العدل والإنصاف، ولا يجب عليه الوفاء بالوعيد، أي عقاب العاصي؛ لأن العقاب حق لله، فيجوز له إسقاطه تماماً كما لو كان لإنسان دَيْن في ذمتك فيجب عليك أن تؤديه غير منقوص، أما لو كان الدَيْن لك فأنت بالخيار، إنْ شئت أن تسمح، وإنْ شئت استوفيته كاملاً. وبهذا وقف الإمامية موقفاً وسطاً، حيث وافقوا المعتزلة في الوعد، وخالفوهم في الوعيد، ووافقوا الأشاعرة في الوعيد، وخالفوهم في الوعد.

وأخيراً... أنت إذا وقفت على الكتب الكلامية المؤلفة في العصور المتقدمة من عصر فضل بن شاذان (ت260هـ) إلى عصر شيخنا الطوسي (385هـ) ومن بعده بقليل، تجد منهجاً كلامياً مبرهناً متزناً واضحاً لا تعقيد فيه ولا غموض، وعلى تلك الأصول وذلك المنهج درج علماؤهم المتأخرون في الأجيال التالية، فألَّف الشيخ الحلبي (374- 447هـ) تقريب المعارف، والشيخ سديد الدين الحمصي (ت600هـ) كتابه (المنقذ من التقليد) ، وتوالى بعدهم التأليف على يد الفيلسوف الكبير نصير الدين الطوسي (597- 672هـ) وابن ميثم البحراني (ت589هـ) في (تقريب المعارف)، وتلميذه العلامة الحلي (648- 726هـ) في جملة من المؤلفات القيّمة.

وهكذا ... فإنّ كل ذلك يكشف عن أنّ الأئمة عليهم السلام طرحوا أصول العقائد، وغذوا أصحابهم وتلاميذهم بمعارف سامية، اعتبر الحجر الأساس للمنهج الكلامي الشيعي، وتكامل المنهج من خلال الجدل الكلامي والنقاش العلمي في الظروف المتأخرة فوصل إلى الذروة والقمة .

فالناظر في الكتب الكلامية للسيد الشريف المرتضى كـ(الشافي) و(الذخيرة) يجد منبعاً غنياً بالبحوث الكلامية، كما أنّ الناظر في كتب العلاّمة الحلي المختلفة كـ((كشف المراد)) و((نهاية المرام)) وغيرهما، يقف على أفكار سامية أنضجها البحث والنقاش عبر القرون، فبلغت غايتها القصوى.

الخاتمة

بعد حمد الله والثناء عليه وبتوفيق منه، توصلنا إلى النتائج الآتية:

1- المعروف أنّ شبهة الخلط بين الشيعة والمعتزلة والدمج بينهما في كيان فكري واحد موجود منذ القديم، غاية ما هناك أنّ بعضهم يجعل الشيعة أصلاً والمعتزلة فرعاً، فيما يميل بعضٌ إلى العكس. فاستطعنا من خلال هذه الدراسة معالجة هذا الخلط من خلال فك الارتباط بين الاثنين على أسس فكرية وتاريخية ثابتة، وذلك بدحض شبهات أحمد أمين وبعض المستشرقين الذين صرّحوا بأن التشيُّع ولد في أحضان الاعتزال. فتوصلتُ من خلال أدلة محكمة إلى نتيجة مفادها: أنّ ولادة التشيُّع أسبق بكثير من ولادة الاعتزال؛ لأنَّ مَنْ تعارفوا على وصفه بمؤسس الاعتزال (أي واصل بن عطاء) وُلد سنة (80هـ) وتوفي سنة (131هـ)، بينما ظهر التشيُّع في زمن الرسول محمد ﷺ [93]. فالشيعة كانوا مستقلين في التفكير، فقد اقتفوا في الأصول والفروع أئمة أهل البيت عليهم السلام .

2- ولإثبات أصالة أي من الفريقين ، توصلتُ إلى أن المعتزلة لا وجود لهم عملياً في حياة المسلمين وواقعهم الحاضر، حيث اندثروا منذ قرون وتوقف عطاؤهم. أما التشيُّع فلا يزال حضوره المكثف في حياة المسلمين، وعطاؤه المتواصل على الصعيد العلمي والسياسي والاجتماعي، حيث أنَّ كثيراً من متطلبات الحاضر لم يعد يلبيها تراث الاعتزال بوجهيه البصري والبغدادي، ولم يعد يكفي فيها العودة إلى مصنفات النظّام والجاحظ وابن أشرس والشحّام، ولا إلى كتابات قاضي القضاة (عبد الجبار) والإسكافي والخيّاط وأبي الهذيل، بل هي تحتاج إلى إبداع مستأنف برز قوياً لامعاً خلال زماننا الحاضر عبر إنجازات مفكري مدرسة التشيُّع كمحمد باقر الصدر، ومحمد حسين الطباطبائي، ومحمد جواد مغنية، وغيرهم عشرات ممن أغنى المكتبة الإسلامية بمئات المصنفات.

3- لقد كانت مسألة (الإمامة) في طليعة القضايا الخلافية بين الشيعة والمعتزلة، تليها مسألة البحث في أصل (المنزلة بين المنزلتين) وما يتعلق بالموقف من مرتكب الكبيرة. بيد أنّ الاختلاف تطوَّر في مرحلة لاحقة ليشمل مختلف المسائل الكلامية، وكان بعضها مما يختلف فيه شيوخ المعتزلة أنفسهم من أتباع المدرستين البصرية والبغدادية.

الهوامش :

[1] الإيجي، شرح المواقف: 123/4.

[2] آدم متز، الحضارة الإسلامية: 102/1.

[3] عبد الرحمن الشرقاوي، مقال في مجلة الغد، عدد2، سنة 1953م.

[4] الشيخ محمد أبو زهرة، المذاهب الإسلامية: 51.

[5] شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: 7/6.

[6] ابن المرتضى، المنية والأمل: 7- 8.

[7] أبو حذيفة واصل بن عطاء، مؤسس الاعتزال، المعروف بالغزّال.

[8] الشريف المرتضى، الأمالي: 166/1؛ ابن المرتضى ، المنية والأمل: 23.

[9] وتلقّب بمسألة الأسماء والأحكام، وهي أن صاحب الكبيرة ليس بمؤمن ولا بكافر، بل فاسق. فهو من حيث الإيمان والكفر في منزلة بين المنزلتين.

[10] الشريف المرتضى، الأمالي: 103/1.

[11] هو عبد الله بن أحمد بن محمود أبو القاسم البلخي (ت273- م317)، من متكلمي المعتزلة البغداديين.

[12] البلخي (أبو القاسم الكعبي)، ذكر المعتزلة من مقالات الإسلاميين: 68.

[13] المصدر نفسه: 64.

[14] هو عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني الأسدآبادي، الملّقب بقاضي القضاة، ولا يطلق ذلك اللقب على غيره.

[15] الشخصية الثانية للمعتزلة بعد واصل بن عطاء، وكان من أعضاء حلقة الحسن البصري.

[16] القاضي عبد الجبار ، طبقات المعتزلة : 164.

[17] القاضي عبد الجبار، طبقات المعتزلة: 164.

[18] القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة: 138.

[19] الشهرستاني، الملل والنحل: 49/1.

[20] ابن المرتضى، المنية والأمل: 5، 6، 11.

[21] ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: 17/1.

[22] القاضي عبد الجبار، مقدمة شرح الأصول الخمسة: 24.

[23] أحمد أمين، ضحى الإسلام: 267/3.

[24] أبو الفرج الأصفهاني، مقاتل الطالبيين: 87.

[25] أحمد أمين، ضحى الإسلام: 268/3.

[26] ابن المرتضى، المنية والأمل: 7- 10.

[27] القاضي عبد الجبار، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة: 214.

[28] آدم متز، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري: 102/1؛ زهدي جار الله، المعتزلة: 205.

[29] حسن الصدر، تأسيس الشيعة الكرام لعلوم الإسلام: 353- 402.

[30] فهرس النجاشي: رقم الترجمة: 796.

(31) فهرس ابن النديم، الفن الثاني من المقالة الخامسة: 223.

(32) المصدر نفسه: 661.

(33) المصدر نفسه: 886.

(34) فهرس ابن النديم: 334 و223.

(35) المصدر نفسه.

(36) أحمد أمين، ضحى الإسلام: 268/3.

(37) لاحظ الفصول المختارة من العيون والمحاسن، للشيخ المفيد: (م413)؛ وكنز الفوائد، للعلامة الكراجكي (م449)؛ ومناظرات هشام ابن الحكم ومؤمن الطاق وغيرهم.

(38) المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم: 238.

(39) جعفر السبحاني، بحوث في الملل والنحل: 174/3.

(40) الذهبي، ميزان الاعتدال: 235/2؛ زهدي جار الله، المعتزلة: 218.

(41) المقريزي، الخطط: 169/4؛ زهدي جار الله، المعتزلة: 218.

(42) جمال الدين القاسمي، تاريخ الجهمية والمعتزلة: 42؛ زهدي جار الله، المعتزلة: 219.

(43) المتقي الهندي، كنز العمال: 44/1؛ مسند أحمد : 182/5، 189.

(44) جعفر السبحاني، بحوث في الملل والنحل: 174/3.

(45) الفهرست لابن النديم: 226.

(46) عبد الرحمن بن خلدون، العبر: 114/3.

(47) الشيخ المفيد، أوائل المقالات: 1.

(48) الشيخ المفيد، أوائل المقالات: 2- 6.

(49) الانتصار للخياط: 7.

(50) الشيخ المفيد، الفصول المختارة: 284، وقد اشار الشيخ المفيد إلى أنه تناول هذه المسألة أيضاً في كتابيه: (الكامل في علوم الدين) و(الأركان في دعائم الدين).

(51) الشيخ المفيد، الفصول المختارة: 48.

(52) المصدر السابق: 186.

(53) نفسه: 97.

(54) الشيخ المفيد، الفصول المختارة: 7.

(55) الشيخ المفيد، أوائل المقالات: 32.

(56) المجلسي، بحار الأنوار: 8/5.

(57) القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة: 301.

(58) القاضي عبد الجبار، المغني: 20/6.

[59] القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة: 519.

[60] مرتضى المطهري، العدل الالهي: 29.

[61] سورة الإسراء: 111.

[62] المجلسي، بحار الأنوار: 56/5 و240/89.

[63] أبو الحسن الأشعري، اللمع: 25- 26.

[64] القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة: 183.

[65] نفس المصدر السابق؛ اللمع للأشعري: 30.

[66] جعفر السبحاني، بحوث في الملل والنحل: 439/3.

[67] القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة: 183؛ أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين: 255/1.

[68] الفخر الرازي، التفسير الكبير: 420/7.

[69] المجلسي، بحار الأنوار: 71/5 .

[70] مرتضى المطهري، العدل الإلهي: 36 .

[71] ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: 128/2 .

[72] الشريف المرتضى، الأمالي: 165/1 .

[73] الشهرستاني، الملل والنحل: 26 .

[74] انظر كتاب (هشام بن الحكم) لعبد الله نعمة؛ أحمد أمين، ضحى الإسلام: 3/ 268 .

[75] القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة: 689 .

[76] المحقق الطوسي، تجريد الاعتقاد: 67 .

[77] سورة المدثر: 48 .

[78] التفتازاني، شرح المقاصد: 318/2؛ القوشجي، شرح التجريد: 507 .

[79] القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة: 697 .

[80] القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة: 742 .

[81] المصدر نفسه: 624؛ التفتازاني، شرح المقاصد في علم الكلام: 232/2 .

[82] سورة الزمر: 65 .

[83] المواقف للإيجي: 284/3 .

[84] الشهرستاني، الملل والنحل: 82/1؛ الشيخ المفيد، أوائل المقالات: 79 .

[85] توفيق الطويل، أسس الفلسفة: 73 .

[86] جعفر السبحاني، بحوث في الملل والنحل: 6/ 268؛ مسند أحمد: 111/1؛ تاريخ الطبري: 62/2- 63؛ تاريخ الكامل: 40/2- 41.

[87] القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة: 574- 575.

[88] الموافق للإيجي: 359/3 .

[89] أبو بكر الباقلاني، التمهيد: 181 .

[90] ابن تيمية، شرح العمدة: 93/4 .

[91] الإمام الغزالي، قواعد العقائد: 205 .

[92] القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة: 646- 647. والآية: 29 من سورة (ق) .

[93] انظر الدر المنثور للسيوطي: 589/6؛ النهاية لابن الأثير : 106/4؛ الصواعق لابن حجر: 154- 161 .

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

1- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، تحقيق أبي الفضل ابراهيم، القاهرة، 1378هـ .

2- ابن الأثير الجزري، الكامل في التاريخ، دار الكتاب العربي، بدون تاريخ .

3- ابن الأثير: مبارك بن محمد الجزري، النهاية، مؤسسة اسماعيليان، قم، 1405هـ .

4- أبو الحسن الأشعري، اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، تحقيق الدكتور حمودة غرابة، مطبعة مصر، القاهرة، 1955م .

5- أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مصر، 1369هـ.

6- أبو الحسين الخيّاط، الانتصار، تحقيق: نيبرج، مصر، 1925م .

7- أبو الفرج الأصفهاني، مقاتل الطالبيين، تحقيق أحمد صقر، بيروت، 1408هـ .

8- أبو القاسم البلخي، فضل الاعتزال أو ذكر المعتزلة، تحقيق فؤاد سيد، طبع الدار التونسية، 1406هـ .

9- أحمد أمين المصري، ضحى الاسلام، مكتبة النهضة، القاهرة، بدون تاريخ.

10- أحمد بن حجر الهيتمي، الصواعق المحرقة، مكتبة القاهرة، مصر، 1385هـ.

11- أحمد بن حنبل ، المسند ، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ .

12- أحمد بن عبد ربه الأندلسي، العقد الفريد، دار مكتبة الهلال، بيروت، 1986م .

13- أحمد بن علي المقريزي، الخطط المقريزية، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ.

14- أحمد بن يحيى بن المرتضى، المنية والأمل، تحقيق مشكور، بيروت، 1382هـ .

15- أحمد محمود صبحي، في علم الكلام، بيروت، دار النهضة،1405هـ .

16- آدم متز، الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة الدكتور عبد الهادي أبو ريدة، مصر، 1367هـ .

17- الإمام محمد الغزالي (م505هـ) ، قواعد العقائد، عالم الكتب، بيروت، 1405هـ .
18- جعفر السبحاني، بحوث في الملل والنحل، ط1، المركز الثقافي للحوزة العلمية، قم المقدسة، 1412هـ .
19- جلال الدين السيوطي، الدر المنثور، دار الفكر، بيروت، 1403هـ .
20- جمال الدين القاسمي، تاريخ الجهمية والمعتزلة، القاهرة، 1331هـ .
21- الحاكم أبو سعد المحسن بن محمد بن كرامة الجشمي البيهقي، شرح عيون المسائل، تحقيق فؤاد سيد، تونس، 1393هـ .
22- الحاكم النيسابوري ، المستدرك ، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.
23- حسن الصدر ، تأسيس الشيعة الكرام لعلوم الإسلام، مطبعة المعارف، بغداد، 1370هـ.
24- الحسن بن موسى النوبختي، فرق الشيعة، دار الأضواء، بيروت، 1404هـ .
25- زهدي حسن جار الله، المعتزلة، القاهرة، 1366هـ .
26- سامي النشار، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، مصر، 1977م .
27- سعد الدين عمر التفتازاني، شرح المقاصد في علم الكلام، اسطنبول، 1305هـ .
28- الشريف المرتضى، الأمالي (غرر الفوائد ودرر القلائد)، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، 1373هـ .
29- الشريف المرتضى، الفصول المختارة من العيون والمحاسن للمفيد، قم، مكتبة الداوري، 1396هـ.
30- الشيخ المفيد، أوائل المقالات، مكتبة الحقيقة، تبريز، 1371هـ .
31- الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، التوحيد، مكتبة الصدوق، طهران، بدون تاريخ.
32- عبد الحميد أحمد أبو سليمان أزمة العقل المسلم، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، أمريكا، ط1، 1991م.
33- عبد الرحمن بن أحمد القاضي الإيجي العضدي، المواقف في علم الكلام، ط2، بيروت، بدون تاريخ.
34- عبد القاهر البغدادي، الفرق بين الفرق، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار المعرفة.
35- عبد الكريم الشهرستاني، الملل والنحل، تحقيق بدران، قم المقدسة، منشورات الشريف الرضي .
36- العقل عند الشيعة الإمامية، رسالة دكتوراه، د. رشدي محمد عرسان عليان، ط1، بغداد، 1973م .

37- علاء الدين علي بن محمد بن محمد القوشجي، شرح التجريد، الطبعة الحجرية، تبريز، ايـــران، 1307هـــ .
38- العلامة الحلي حسن بن يوسف بن مطهر، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، مطبعة العرفان، صيدا، لبنان، 1353هـــ .
39- العلامة عبد الرحمن بن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر مـــن ذوي السلطان الأكبر، تونس، المكتبة الوقفية للكتب المصورة.
40- الفخر الرازي، التفسير الكبير، ط4، دار إحياء التـــراث العربـــي، بيـــروت، لبنـــان، 2001م-1422هـــ.
41- القاضي عبد الجبار، المغني، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، بدون تاريخ .
42- القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، تقرير وتعليق: مانكديم، مصر، 1385هـــ.
43- القاضي عبد الجبار، طبقات المعتزلة، تحقيق فؤاد سيد، طبع الدار التونسية، 1406هـــ .
44- القاضي عبد الجبار، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، تحقيق: فؤاد سيد، تونس، 1393هـــ .
45- الكشي أبو عمرو محمد بن عمر بن عبد العزيز، الرجال، مؤسسة الأعلمي، كربلاء .
46- المتقي الهندي ، كنز العمال، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405هـــ .
47- محمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الاسلامية، القاهرة، بدون تاريخ .
48- محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، مؤسسة الوفاء، بيروت، 1403هـــ .
49- محمد بن اسحاق النديم، الفهرست، ايران، طهران، بدون تاريخ .
50- محمد بن محمد بن عثمان الذهبي، ميزان الاعتدال، دار المعرفة، بيروت، 1382هـــ .
51- محمد حسين الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، مؤسسة الأعلمي، بيروت، 1393هـــ .
52- مرتضى المطهري، الانسان والقضاء والقدر، ط2، دار التبليغ الإسلامي، بيروت، 1402هـــ. ش.
53- المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، طبعة ليدن، 1877م .
54- النجاشي، أحمد بن علي الأسدي الكوفي، الرجال، دار الأضواء، بيروت، 1408هـــ.
55- نصر حامد أبو زيد، الاتجاه العقلي في التفسير، دراسة في قضية المجاز في القرآن عند المعتزلة، ط4، الدار البيضاء، بيروت، 1998م .

Appendant of Research :

I started my research with an introduction mentioned in it that Imamiyah have the priority on all the Islamic doctrines. They have independent ideas took from the holly Quran and the tradition of the prophet, they meet with A shairah in some points and with muetazilah in other ones, and they differ from the two groups in many Points. Then I divided my research into five objects of research .

In the first object of research I shed alight upon the ideological principles of muetazilah and how they effected by the speechs and words of Imam Ali (God bless him) Specially in the objects of researah of unification and justice.

In the second object of research I dealt with suspicions that mentioned by Ahmed Ameen and some of the orientalists who say that shia'a is the inheritors of muetazilah, through logical and compact evidences.

In the third object of research I halted at the role of sheikh Al-mufeed in facing Al- Muetazilah through his debates and disputes with them.

In the fourth object of research I shed alight upon the criticism of Imam Al-Sadik (God bless him) to the Muetazilah and the judjment of their ideal ideas.

Then I specialized the fifth object of research to the most important ideal differences between Imamiyah and Al-Muetazilah.

Finally I concluded the reseaech with the results that I have reached .